

التحليل المالي لمحصول القمح في محافظة ديالى

زهراء علي محمد الحيوبي* جاسم محمد حبيب العزي

كلية الزراعة-جامعة بغداد

الخلاصة

لا يخفى عن الجميع بأن القمح من المحاصيل الاستراتيجية الرئيسة والمهمة إذ يحتل المرتبة الأولى من بين محاصيل الحبوب الأربعة الأساسية القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء. لقد اختيرت محافظة ديالى انموذجاً تطبيقياً للدراسة، إذ تم جمع البيانات من خلال عينة عشوائية بلغت 85 مزارعاً شكلت ما نسبته 5% من مجموع مجتمع الدراسة 1688 مزارعاً توزعت بين قضائي المقدادية جلولا. واستهدفت الدراسة تحليل بنود الإيرادات والتكاليف والتعرف على الجدارة الاقتصادية لزراعة القمح من خلال تطبيق مؤشرات الكفاءة الاقتصادية. وقد حققت جميع المزارع على مستوى التقييم المالي عوائد مجزية خلال مدة الدراسة، إذ بلغ متوسط إيراد الدونم الواحد في عينة البحث نحو 601669.12 دينار وكان متوسط صافي الدخل المزرعي 418140.7767 دينار دونم⁻¹، ومتوسط الربح الاقتصادي 372944.6 دينار دونم⁻¹، ومدة استرداد رأس المال 0.61 سنة ومعدل العائد البسيط 163% وعائد الدينار المستثمر 2.631 دينار وأخيراً إنتاجية رأس المال المتغير 3.278 دينار. واستنتجت الدراسة من خلال معايير الكفاءة الاقتصادية ان جميع الفئات موجبة وكانت أفضلها الفئة الثالثة. وفي ضوء النتائج المتحصل عليها توصي الدراسة بتشجيع زراعة محصول القمح عن طريق اعتماد سياسة سعرية زراعية ناجعة تأخذ بنظرها مصلحة المزارع والمستهلك وذلك عن طريق دعم عناصر الإنتاج بشكل يتناسب والارتفاع الحاصل في المستوى العام لأسعار المدخلات.

The Financial Analysis of wheat crop in Diyala province

Z. A. M. Al-Habobi

J. M. H. AL-Azzi

Coll. of Agric-Univ. of Baghdad

Abstract

Wheat is considered one of the most important cereal crops and it occupies the first rank among the main crops wheat, barley, rice and maize. Diyala province was chosen as an application model for the study as the data were taken through random sample of 85 farmers formed 5% of study society 1688 farmers concentrated on Makdadia and Jalola districts. The objective of the study is to shed light on the actual situation of wheat production in Iraq in general and Diyala province in particular and usage of some economic efficiency indicators. All farms achieved good revenue during the study period as the average revenue donum⁻¹ was 601669.12 dinars, average net farm revenue was 418140.7767 dinars donum⁻¹, average economic profit was 372944.6 dinars donum⁻¹, the pay- back period was 0.61 year, simple average return was 163%, return on invested dinar was 2.631 dinars and variable capital productivity was 3.278 dinars. The results showed through economic efficiency criteria that all classes were positive and the third was the best one. According to above, results the study recommends to encourage wheat cultivation by following an efficient

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

agricultural price policy taking in side ration the farmer and consumer interests by subsidizing inputs proportional with their increasing prices.

المقدمة

لا يختلف اثنان ان الخبز هو أساس سلة الغذاء للمواطن العراقي، إذ لا تقدم وجبة غذاء إلا والخبز الحاضر الأول وبدونه لا يكتمل الغذاء. ولهذا السبب فإن زراعة وإنتاج القمح تتال الأولوية من الاهتمام من قبل قيادة ومخططي القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول يمثل هدفاً استراتيجياً تسعى السياسات الزراعية في العراق تحقيقه قبل التفكير بتحقيق مثل هذا الهدف لأي محصول آخر أو لأية سلعة زراعية أخرى. وقد استخدمت الدول المتقدمة القمح وسيلة ضغط سياسية واقتصادية في تعاملها مع الدول المحتاجة له بسبب العجز الحاصل بين استهلاكها وإنتاجها منه كما حدث للعراق عام 1990 حيث قامت أمريكا بإلغاء صفقة القمح مع العراق من جانب واحد. ولمحصول القمح موقع متقدم في سلم أهمية المحاصيل الاستراتيجية، لأن الخبز أساس غذاء الشعب العراقي، لذا لا بد من رفع الإنتاج من القمح سنوياً بحيث يغطي الحاجة المتنامية من الخبز كحد أدنى. إن زيادة الإنتاج تتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية (توسيع افجي) ورفع مستوى الإنتاجية (توسيع عمودي)، إلا ان إمكانية الزيادة بالتوسع الأفقي محدودة بسبب محدودية المساحة المتاحة للزراعة. وأما إمكانية الزيادة بالتوسع العمودي فهي كبيرة، إذ ان الطاقات الإنتاجية الكامنة للأرض لازالت تنتظر الاستغلال الأمثل لها وإطلاق طاقاتها الكامنة.

ونظراً لتدني معدل غلة القمح في العراق مقارنة بما توصل إليه الإنتاج الزراعي في العالم، ولأهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي للخبز من الإنتاج المحلي بسبب تناقص الخزين العالمي من القمح وارتفاع أسعار المعروض منها في الأسواق العالمية مما سبب ازمه غذائية عام 2008. وسيزداد الوضع سوءاً بمرور السنين بسبب نمو سكان العالم ومحدودية زيادة المنتج من القمح وبقية المواد الغذائية. لذا فإن العمل على زيادة الإنتاج عن طريق رفع معدلات الإنتاجية لوحدة المساحة يصبح هدفاً مركزياً لبرامج تطوير وزيادة انتاج القمح وصولاً إلى الطاقات الكامنة لإنتاجية الأرض ولا يتم ذلك إلا بعد تشخيص أسباب تدني الإنتاجية في العراق ومن ثم البحث عن السبل المثلى لإزالتها والارتقاء بمعدلات الغلة إلى المستويات التي وصلت إليها في الدول القريبة من العراق كالسعودية ومصر كخطوة أولى وبعدها إلى المستويات المتطورة في دول العالم كهلندا.

ومن اجل تحقيق نمو في إنتاج القمح ومن ثم تحقيق أهداف ومؤشرات خطة عمل وزارة الزراعة الخاصة بمحصول القمح لا بد من وجود برنامج متكامل يتم من خلال تنفيذه تحقيق تنمية إنتاج هذا المحصول التي تتناسب وتأثرها طردياً مع ما يتم تنفيذه من هذا البرنامج. إن هذا البرنامج يهدف إلى تأشير ما هو معروف من أسباب تدني إنتاجية القمح وإلى سرد المعالجات المقترحة لتكون دليلاً للتنفيذ وميداناً للباحثين في وضع برامجهم البحثية لتطوير إنتاجية الأرض لمختلف المحاصيل ومنها محصول القمح. إن البحوث والدراسات العلمية هي التي ستحقق الطفرة النوعية والكمية من الواقع الحالي إلى المستوى العالي عند حدود الطاقات الإنتاجية للأرض.

تتلخص مشكلة البحث في تدني مستوى الإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح رغم ان العراق يعد من البلدان الزراعية في العالم والوطن العربي حيث يمكن زراعة أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية فيه ولاسيما الحبوب لكونه يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة لم تستغل بعد رغم محدودية المساحة، كما

يملك مصادر متنوعة من المياه، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض صافي العوائد المتحققة والناجمة عن استعمالهم الوسائل التقليدية في الزراعة مما أدى إلى عزوف كثير من المزارعين عن زراعة هذا المحصول المهم. لذا تهدف الدراسة إلى إجراء تقييم مالي واقتصادي لعينة البحث موضوع الدراسة في محافظة ديالى.

تتعلق الدراسة من فرضية مفادها ان هناك عجز في الإنتاج المحلي من محصول القمح وقصور هذا الإنتاج عن تلبية احتياجات السوق فضلاً عن عدم الاستغلال الأمثل والتخصيص العلمي للموارد الاقتصادية المتاحة جعل مستوى الكفاءة الاقتصادية بعيداً عن المستوى المطلوب مما إثر سلباً في إنتاجية الدوم التي يفترض لعوامل الإنتاج تأثيراً مباشراً عليها، مما يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل المزرعي.

المواد وطرائق العمل

تم الاستيفاء بمتطلبات البحث بالاعتماد على استمارة استبانة أعدت لهذا الغرض جمعت بالمقابلة الشخصية من 85 مزارعاً من مزارعي المحصول في محافظة ديالى توزعت على قضائي المقدادية وخانقين وتم الاعتماد على معايير التحليل المالي في تحقيق متطلبات البحث.

يحدد المختصون العاملون في تحليل المشروعات الزراعية وتقييمها نوعين من التقييم والتحليل يعبر عن الأول بالتقييم الاقتصادي ويعبر عن الثاني بالتقييم المالي. ويستخدم عادة كلا التقييمين للمقارنة بين المشاريع الزراعية بهدف اختيار الأنسب منها كمشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية. بينما يختص التحليل الاقتصادي بقياس الربح الاقتصادي للمشروع وجدواه من وجهة نظر الدولة والمجتمع، يختص التحليل المالي بقياس الربح التجاري أو المالي للمشروع وجدواه من وجهة نظر مالكي أو أصحاب المشروع ويمدى جذبه للمزارعين للمساهمة به إذا كان مشروعاً إنتاجياً. ونظراً لأن أساس المقارنة بين المشاريع المختلفة هو التكاليف والمنافع أو العوائد فلا بد من التعرف عليها وتقييمها، وقد اعتمدت الدراسة مجموعة من المعايير منها:

معيار صافي الدخل المزرعي وهو المعيار الرئيسي لقياس الكفاءة الاقتصادية للمزرعة كما انه من المؤشرات المهمة التي تستخدم لرسم السياسات الاقتصادية في مجال القطاع الزراعي، في ضوءها يمكن تقسيم درجة رفاهية العائلة الفلاحية. والمزارع الكفو هو الشخص الذي يستطيع ان يحصل من مزرعته أكبر قدر من الدخل الصافي ويحقق مستوى اعلى من الدخل الصافي هذا يعني انه حقق مستوى اعلى من الكفاءة الاقتصادية المتأتية من داخل المزرعة والتي يحققها مدير المزرعة بنفسه بإعادة تنظيم عملية الإنتاج، أو إعادة مزج عناصر الإنتاج المختلفة من مزرعته (4).

يظهر هذا المؤشر الربح خلال العام بشكل سليم ويعتبر مقياساً واقعياً للربح نظراً لمرعاة العائدات والتكاليف غير النقدية ويمثل الدخل النقدي بعد إجراء التعديلات المناسبة غير النقدية. وتشمل هذه التعديلات إضافة التغير على المخزون \pm وقيمة الاستهلاك العائلي إلى العائدات النقدية، وإضافة أجره العمل العائلي واستهلاك الاجهزة والآليات والمباني إلى التكاليف النقدية. (6).

معيار الربح الاقتصادي، ان الهدف الاساس من إقامة أي مشروع هو تحقيق أكبر ربح ممكن ضمن التحليل المالي للمشاريع وتبرز أهمية هذا المعيار في الأنظمة الرأسمالية بشكل خاص، ويعتبر من المعايير المعول عليها الحكم على نجاح المؤسسة الإنتاجية أو فشلها في ذلك النظام، أما في الأنظمة الاشتراكية فإن

الربح هو أحد الأهداف الرئيسية في إقامة المشاريع أيضاً فضلاً عن الأهداف الأخرى المرسومة في الخطة. والأرباح في تلك الأنظمة تحول إلى خدمة المجتمع من خلال إقامة مشاريع الخدمات. ويعد هذا المعيار أمراً ضرورياً لتقييم إداء المشروعات في الأنظمة الاشتراكية لكي يعبر بصدق عن الكفاية الحقيقية، فالربح هو تعبير عن الكفاءة الاقتصادية. ويمثل الربح الاقتصادي للمشروع صافي الدخل مطروحاً منه التكاليف الثابتة والتي تتمثل في قيمة الاندثارات بصورة أساسية بالإضافة إلى الفائدة على رأس المال المستثمر وبذلك فإنه يعبر عن الجزء الذي يتبقى من دخل المشروع بعد دفع نصيب العناصر الإنتاجية من المشروع نظير استخدامها. وهناك اختلاف بينه وبين صافي الدخل حيث ان:

$$\text{الربح الاقتصادي} = \text{إجمالي الإيراد} - \text{إجمالي التكاليف.}$$

$$\text{أي ان الربح الاقتصادي} = \text{صافي الدخل} - \text{التكاليف الثابتة (5).}$$

إن فكرة الربح الاقتصادي غالباً ما يساء فهمه، وإنما كثيراً ما تلتبس مع مصطلح الربح المحاسبي فالربح المحاسبي هو الفرق بين الإيراد الكلي والإنفاق الكلي خلال مدة معينة، إذ يتضمن الإنفاق الكلي التكاليف الظاهرة أو الصريحة فقط، والتي تتألف من المدفوعات الفعلية أو المدفوعات النقدية المسجلة في الدفاتر المحاسبية كالأجور والمواد الأولية والاندثار. لكن التكاليف بالنسبة للاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة إنما تتضمن التكاليف الضمنية أيضاً، وهذه التكاليف تتكون من عوامل الإنتاج التي يمتلكها صاحب المشروع، كاستخدامه لخدمته الشخصية في إدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأسماله الخاص فهذا يعني ان التكاليف من وجهة نظر الاقتصادي أكثر من التكاليف من وجهة المحاسب، لأن الأولى تتكون من التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية بينما الثانية تتكون من التكاليف الظاهرة فقط. لذا فالربح الاقتصادي من وجهة النظر الاقتصادية هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (الظاهرة والضمنية) وبذا يكون الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي ما دامت التكاليف الاقتصادية أكثر من التكاليف المحاسبية. (3).

فترة استرداد رأس المال: تشير فترة الاسترداد إلى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الداخل من إنفاق رأسمالي معين مع التدفق النقدي الخارج للمشروع المقترح. أو بعبارة أخرى فإن فترة استرداد رأس المال عبارة عن المدة الزمنية المتوقع استرداد قيمة الإنفاق الأصلي خلالها. وطبقاً لهذا المعيار يفضل المشروع الذي تغطي تدفقاته النقدية الداخلة قيمة الإنفاق الرأسمالي بطريقة أسرع من المشروع الذي يستغرق وقتاً أطول. ويعبر عن فترة استرداد رأس المال رياضياً من خلال المعادلة التالية:

$$\text{فترة استرداد رأس المال} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الأصلي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية الثابتة}}$$

وتستخدم هذه المعادلة في حالة تساوي التدفقات النقدية السنوية، أما في حالة اختلاف التدفقات السنوية فيمكن حساب فترة الاسترداد بجمع التدفقات النقدية خلال السنوات المختلفة حتى تتساوى مع الاستثمار المبدئي أو الاستثمار الأصلي. (10). ومن مميزات هذه الطريقة هي سهولة وسرعة احتسابها كما إنها تعطي فكرة أولية حول المضي في دراسة تنفيذ الاستثمارات الكبيرة. وهذه الطريقة ملائمة للمشاريع الصغيرة في المزارع ذات رأس المال المحدود التي لاسترجاع استثماراتها بسرعة ولا ترغب بالمخاطرة أو لا تبرر إمكاناتها أو لا تتوفر لديها القدرات الفنية لإجراء دراسات جدوى شاملة. ولا تتطلب هذه الطريقة تقدير التدفقات النقدية لمدة العمر

الاقتصادي كاملة حيث تصبح تقديرات التدفقات اقل دقة كلما طالت مدة المشروع. غير ان من أوجه قصور هذه الطريقة إنها لا تراعي أثر قيمة الزمن على النقود أو التدفقات النقدية بعد انتهاء فترة الاسترداد، كما ان فترة الاسترداد ليست مقياساً للربحية. (6).

معدل العائد البسيط: هو أحد معايير التقييم التقليدية والتي لا تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ويحسب معدل العائد البسيط وفقاً لما يلي: التشخيص الدقيق للتدفقات الاستثمارية في المشروع، معرفة الأرباح المتحققة من المشروع خلال العمر الإنتاجي للمشروع، استخراج معدل الربح السنوي وذلك بقسمة الأرباح الكلية على العمر الإنتاجي للمشروع.

ويستخرج معدل العائد البسيط بواسطة المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد البسيط} = \frac{\text{متوسط الربح السنوي}}{\text{التدفقات الاستثمارية}} * 100$$

حيث ان الربح السنوي = الإيراد الإجمالي - (تكاليف التشغيل + الاندثارات) ويفضل المشروع الذي يحقق متوسط عائد أكبر من غيره من المشاريع عند إجراء مقارنة بين المشاريع بعضها مع البعض الآخر على شرط ان يكون معدل العائد البسيط من المشروع يفوق كلفة رأس المال أو يتساوى معه عند قبول ذلك المشروع. أما إذا كان معدل العائد البسيط المتحقق من مشروع معين اقل من معدل الفائدة المتعارف عليها في البنوك فيرفض المشروع. (5).

ومن مميزات هذا المعيار انه يستخدم نسبة العائد المألوفة ويعطي مقياساً للربحية الذي يعد الهدف الأساسي لعمليات تحليل الاستثمار. كما ان هذه الطريقة توفر ترتيباً أفضل للبدائل الاستثمارية لأنها تراعي الدخل طوال مدة المشروع، الأمر الذي لا يحققه مقياس فترة الاسترداد. غير ان من أوجه قصور هذه الطريقة وجود عدة طرق ولا يوجد اتفاق عام حولها لحساب مقاييس العائد وعدم مراعاة مدة تنفيذ المشروع وتوقيت حصول المنافع والتكاليف وتوزيعها عند ترتيب المشاريع لأنها لا تفرق بين قيمة النقود بغض النظر عن تاريخ حصول المنافع أو التكاليف. (6).

عائد الدينار المستثمر: وهو أحد المعايير المستخدمة كمؤشر للتقويم المالي لأداء وحدات الإنتاج، ولا يختلف هذا المدلول عن القيمة الحالية الصافية للاستثمار في استخداماته من حيث المعلومات التي يتطلبها التقويم لأداء الماضي وبحث من خلال مؤشرات لتصحيح المشكلات المالية ان وجدت ودعم العناصر الإيجابية في ممارسات المشروع من الناحية المالية (2). ويحسب من خلال قسمة العائد السنوي للمشروع على التكاليف السنوية كل ذلك مقوماً بالقيمة الحالية سواء من ناحية العوائد أو التكاليف. ومن المعلوم ان المشاريع ذات الجدارة الاقتصادية هي التي تكون نسبة العائد إلى التكاليف أكبر من الواحد الصحيح (7). ويحسب عائد استثمار الدينار من المعادلة الآتية:

$$\text{عائد الدينار المستثمر} = \frac{\text{العائدات السنوية للمشروع}}{\text{التكاليف السنوية للمشروع}}$$

وإذا كانت قيمة هذا المعيار أكبر من الواحد الصحيح يعني نجاح مالي لوحدة الإنتاج وإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد الصحيح تعني التعادل من الناحية المالية وأقل من الواحد الصحيح دليل واضح على وجود مشاكل مالية في الإنتاج تحتاج إلى معالجة بإجراءات مختلفة.

إنتاجية رأس المال يعبر هذا المؤشر على مدى كفاءة رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، إذ يمكن الحصول عليها من خلال قسمة قيمة الإنتاج على قيمة رأس المال المستخدم وبالأخص الآلات والمكانن والمعدات وكما يلي (9):

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{رأس المال المستخدم}}$$

ويشمل رأس المال المستثمر ما يلي: إنتاجية رأس المال المتداول: يستخدم رأس المال المتداول في تغطية جميع مستلزمات الإنتاج الضرورية وتسمى تلك المصاريف عادة بالمصاريف التشغيلية وتقاس إنتاجية رأس المال بمعدل دورانه في العملية الإنتاجية. (5). ويمكن التعبير عن هذا المعيار بقسمة أجمالي الإيرادات على أجمالي التكاليف المتغيرة (1).

$$\text{إنتاجية رأس المال المتداول} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات}}{\text{اجمالي التكاليف المتغيرة}}$$

إن قيمة الأصول الإنتاجية المتغيرة تنتقل نهائياً في خلال المدة الإنتاجية الواحدة إلى المنتج الجديد، وإن كفاءة استخدام هذه الموارد يحدد إلى حد بعيد مدى الربحية العملية الإنتاجية. وعلى ذلك فإن استخدام الحوافز الاقتصادية في مجال استخدام هذه الأصول كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل لها. وهذا المعيار يبين العلاقة بين الإنتاج والأصول المتغيرة المستخدمة في العملية الإنتاجية، وكلما زادت قيمة الرقم الناتج عن هذا المعيار دل ذلك على ارتفاع كفاءة استخدام هذه الأصول، وهو يعبر عن قيمة الأصول المتغيرة لكل دينار من الإنتاج المتحقق، كما يمكن الاستفادة من هذه العلاقة في تحديد معدل دوران رأس المال المتغير. (8).

النتائج والمناقشة

نتائج ومعايير التقييم المالي لعينة الدراسة

قبل البدء بحساب معايير التقييم المالي لابد من التطرق إلى حساب بنود التكاليف والإيرادات لعينة البحث.

التكاليف

يظهر في الجدول 1 بنود التكاليف الثابتة والمتغيرة ومتوسطاتها، إذ نلاحظ ان مجموع التكاليف الكلية بلغ 730,317,200 دينار وبلغ إجمالي التكاليف المتغيرة 586,006,000 دينار والتكاليف الثابتة 144,311,200 دينار، في حين بلغ مجموع المتوسطات للتكاليف الكلية 228,724.46 دينار والمتغيرة 183,528.34 دينار والثابتة 45,196.12 دينار، أما متوسط كلفة إنتاج الطن الواحد فقد وصل اعلى قيمة له في الفئة الأولى، إذ بلغت 354,596.73 دينار ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض المساحات المزروعة في هذه الفئة والتي تتراوح

بين 1-10 دونم مما يجعل متوسط كلفة إنتاج الطن مرتفعة مقارنة بالفئات الأخرى ذات الحيازة الأكبر ، ووصل إلى أدنى قيمة له في الفئة الثالثة إذ بلغ 282,327.81 دينار.

جدول 1 بنود التكاليف لعينة الدراسة

النسبة (%)	حجم الحيازة	متوسط التكاليف المتغيرة (دينار/دونم ⁻¹)	إجمالي التكاليف المتغيرة (دينار)	متوسط التكاليف الثابتة (دينار/دونم ⁻¹)	إجمالي التكاليف الثابتة (دينار)	متوسط التكاليف الكلية (دينار/دونم ⁻¹)	إنتاج الطن (دينار/طن ⁻¹)	متوسط كلفة إنتاج الطن (دينار/طن ⁻¹)
10-1	224	196149.55	43937500	46052.68	10315800	242202.23	54253300	354596.73
20-11	348	202479.89	70463000	46358.05	16132600	248837.93	86595600	323117.91
30-21	304	180721.22	54939250	46348.36	14089900	227069.57	69029150	282327.81
40-31	240	177837.50	42681000	47190	11325600	225027.50	54006600	305122.03
41 فأكثر	2077	180060.30	373985250	44510.01	92447300	224570.32	466432550	290521.68
المجموع	3193	183528.34	586006000	45196.12	144311200	228724.46	730317200	298332.19

المصدر: جمعت وحسبت من قبل الباحثة استناداً إلى استمارة الاستبانة.

الإيراد

يمكن ملاحظة مجموعة من فقرات الإيراد في جدول 2، إذ بلغ مجموع الإيراد الكلي 1,921,129,500 دينار، وصل أعلاها في الفئة الخامسة 1,261,540,900 دينار بنسبة أهمية 65.7% نظراً لكبر المساحة المزروعة بالمحصول، بينما بلغ أدناها في الفئة الأولى 120,872,200 دينار بأقل نسبة أهمية بلغت 6.3% وذلك لصغر حجم الحيازة مقارنة ببقية الفئات. أما معدل إيراد الدونم الواحد فقد بلغ أعلاه في الفئة الثالثة حيث بلغت 617467.11 دينار، أما أقل معدل إيراد فقد كان في الفئة الأولى 539608.04 دينار.

جدول رقم 2 فقرات الإيراد لعينة الدراسة

الفئات (دونم)	حجم الحيازة	قيمة الإيراد الأولي (دينار)	قيمة الإيراد الثانوي (التبن) (دينار)	الإيراد الكلي (دينار)	معدل إيراد الدونم الواحد (دينار دونم ⁻¹)	الأهمية النسبية (%)
10-1	224	97195000	23677200	120872200	539608.04	6.3
20-11	348	172095000	34481400	206576400	593610.34	10.8
30-21	304	157470000	30240000	187710000	617467.11	9.8
40-31	240	121450000	22980000	144430000	601791.67	7.5
41 فأكثر	2077	1062542500	198998400	1261540900	607386.09	65.7
المجموع	3193	1610752500	310377000	1921129500	601669.12	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من قبل الباحثة استناداً إلى استمارة الاستبانة

نتائج معايير التقييم المالي المستعملة

معيير صافي الدخل المزرعي

هو المعيار الرئيسي لقياس الكفاءة الاقتصادية للمزرعة كما انه من المؤشرات المهمة التي تستخدم لرسم السياسات الاقتصادية في مجال القطاع الزراعي. ويظهر جدول 3 صافي العائد المزرعي، إذ بلغ إجمالي

صافي الدخل المزرعي في عينة البحث نحو 1335123500 دينار، بينما بلغ معدل صافي الدخل المزرعي للدونم الواحد نحو 418140.78 دينار، وارتفع متوسط صافي العائد المزرعي إلى 436745.89 دينار في الفئة الثالثة وذلك لأن المزارع في هذه العينة قد حققت أعلى إنتاجية في عينة البحث المدروسة بلغت 804.28 كغم دونم⁻¹ انعكس إيجاباً على إيراد الدونم الواحد ومن ثم على معدل صافي العائد المزرعي للدونم الواحد بينما انخفض إلى 343458.48 دينار في الفئة الأولى وذلك لضعف إنتاجية هذه المزارع، إذ سجلت أقل معدل إنتاج للغلة بلغ 683.04 كغم دينار دونم⁻¹.

جدول 3 صافي الدخل المزرعي لعينة الدراسة

الفئات (دونم)	معدل إيراد الدونم الواحد (دينار دونم ⁻¹)	متوسط التكاليف المتغيرة (دينار/دونم)	الإيراد الكلي (دينار)	التكاليف المتغيرة (دينار)	صافي العائد المزرعي بالمتوسط (دينار دونم ⁻¹)	صافي العائد المزرعي بالإجمالي (دينار)
الفئة الأولى 1-10	539608.04	196149.55	120872200	43937500	343458.48	76934700
الفئة الثانية 11-20	593610.34	202479.89	206576400	70463000	391130.46	136113400
الفئة الثالثة 21-30	617467.11	180721.22	187710000	54939250	436745.89	132770750
الفئة الرابعة 31-40	601791.67	177837.50	144430000	42681000	423954.17	101749000
الفئة الخامسة 41 فأكثر	607386.09	180060.30	1261540900	373985250	427325.78	887555650
المجموع	601669.12	183528.34	1921129500	586006000	418140.78	1335123500

المصدر جمعت وحسبت من قبل الباحثة استناداً إلى استمارة الاستبانة

معياري الربح الاقتصادي

ان الهدف الاساس من إقامة أي مشروع هو تحقيق أكبر ربح ممكن ضمن التحليل المالي للمشاريع. ويعد من المعايير المعول عليها الحكم على نجاح المؤسسة الإنتاجية أو فشلها. عند تطبيق معيار الربح الاقتصادي تبين ان جميع فئات الحيازة حققت ربحاً موجباً تباين من فئة إلى أخرى كما في جدول 4. إذ بلغ متوسط الربح الاقتصادي حده الأعلى في الفئة الثالثة بنحو 390397.53 وذلك لكون ان هذه الفئة حققت اعلى إنتاجية من بين الفئات إذ بلغت 804.28 كغم دينار دونم⁻¹، فيما حققت الفئة الأولى أدنى متوسط ربح بلغ 297405.8 دينار للدونم الواحد ويعود السبب في ذلك كما ذكر آنفاً إلى انخفاض الإنتاجية عند هذه الفئة ولم يكن هنالك فارق كبير بين الفئات الثلاثة الأخيرة. ويعود سبب تحقيق جميع فئات الحيازة ربحاً موجباً إلى كفاءة استثمار الموارد المتاحة وزيادة قيم الناتج.

معياري فترة استرداد رأس المال

تشير فترة الاسترداد إلى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الداخل من إنفاق رأسمالي معين مع التدفق النقدي الخارج للمشروع المقترح. ولقد تمخضت النتائج عن ان فترة استرداد رأس المال بلغت حوالي 0.61 سنة على مستوى العينة المدروسة لكنها تراوحت بين 0.81 سنة كحد اعلى في الفئة الأولى و0.58 سنة كحد أدنى للفئة الثالثة، أن جميع فئات العينة قد تمكنت من استعادة رأس مالها في مدة أقصاها 9 أشهر وهي أقل من سنة وهذا ما يتلاءم وطبيعة زراعة محصول القمح ومدة مكوثه في الأرض، إذ تعد مدة استرداد

رأس المال في الفئات جميعها مشجعة وممتازة على الاستثمار في هذا المجال وزراعة مثل هكذا نوع من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية. كما في جدول 5.

جدول 4 الربح الاقتصادي لعينة البحث

الفئات (دونم)	معدل إيراد الدونم الواحد (دينار دونم ⁻¹)	متوسط التكاليف الكلية (دينار دونم ⁻¹)	الإيراد الكلي (دينار)	التكاليف الكلية (دينار)	الربح الاقتصادي (دينار)	إجمالي
الفئة الأولى 1-10	539608.04	242202.23	120872200	54253300	297405.80	66618900
الفئة الثانية 11-20	593610.34	248837.93	206576400	86595600	344772.41	119980800
الفئة الثالثة 21-30	617467.11	227069.57	187710000	69029150	390397.53	118680850
الفئة الرابعة 31-40	601791.67	225027.5	144430000	54006600	376764.17	90423400
الفئة الخامسة 41 فأكثر	607386.09	224570.32	1261540900	466432550	382815.77	795108350
المجموع	601669.12	228724.49	1921129500	730317200	372944.66	1190812300

المصدر: جمعت وحسبت من قبل الباحثة استناداً إلى استمارة الاستبانة

جدول 5 فترة استرداد رأس المال لعينة البحث

الفئات (دونم)	التكاليف الكلية (دينار)	الربح الاقتصادي (دينار)	فترة استرداد رأس المال (سنة)
الفئة الأولى 1-10	54253300	66618900	0.81
الفئة الثانية 11-20	86595600	119980800	0.72
الفئة الثالثة 21-30	69029150	118680850	0.58
الفئة الرابعة 31-40	54006600	90423400	0.60
الفئة الخامسة 41 فأكثر	466432550	795108350	0.59
المجموع	730317200	1190812300	0.61

المصدر جمعت وحسبت من قبل الباحثة استناداً إلى استمارة الاستبانة

معييار معدل العائد البسيط

هو أحد معايير التقييم المالي ويحسب من خلال التشخيص الدقيق للنفقات الاستثمارية للمشروع واستخراج معدل الربح السنوي. إذ يلاحظ من الجدول 6 ان معدل العائد البسيط بلغ 163% في عينة البحث، كما يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الفئة الثالثة بلغت 172% والتي تفضل على غيرها من الفئات كونها حققت أعلى معدل عائد، بينما سجلت الفئة الأولى أدنى نسبة بلغت 123%.

معييار عائد الدينار المستثمر

هو أحد المعايير المستخدمة كمؤشر للتقويم المالي لأداء وحدات الإنتاج، وإذا كانت قيمة هذا المعيار أكبر من الواحد الصحيح يعني نجاح مالي لوحدة الإنتاج وإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد الصحيح تعني التعادل من الناحية المالية واقل من الواحد الصحيح تعني وجود مشاكل مالية في الإنتاج تحتاج إلى معالجة بإجراءات مختلفة. ومن ملاحظة الجدول 7 تبين ان جميع الفئات حققت عائداً يزيد عن الواحد الصحيح، إذ بلغ في العينة المدروسة 2.631 وكانت أفضلها عائداً للدينار المستثمر الفئة الثالثة إذ بلغت 2.719 بينما كان أدنى عائد في الفئة الأولى إذ بلغ 2.228 ومما سبق نلاحظ ان جميع مزارع فئات عينة الدراسة قد حققت الأرباح واتسمت بالجدوى الاقتصادية بحسب نتائج معيار عائد الدينار المستثمر.

جدول 6 معدل العائد البسيط في عينة البحث

معدل العائد البسيط	التكاليف الكلية (دينار)	الربح الاقتصادي (دينار)	الفئات (دونم)
123%	54253300	66618900	الفئة الأولى 1-10
139%	86595600	119980800	الفئة الثانية 11-20
172%	69029150	118680850	الفئة الثالثة 21-30
167%	54006600	90423400	الفئة الرابعة 31-40
170%	466432550	795108350	الفئة الخامسة 41 فأكثر
163%	730317200	1190812300	المجموع

المصدر جمعت وحسبت من قبل الباحثة استناداً إلى استمارة الاستبانة

جدول 7 يبين عائد الدينار المستثمر للعينة المدروسة

عائد الدينار المستثمر	التكاليف الكلية (دينار)	الإيراد الكلي (دينار)	الفئات (دونم)
2.228	54253300	120872200	الفئة الأولى 1-10
2.386	86595600	206576400	الفئة الثانية 11-20
2.719	69029150	187710000	الفئة الثالثة 21-30
2.674	54006600	144430000	الفئة الرابعة 31-40
2.705	466432550	1261540900	الفئة الخامسة 41 فأكثر
2.631	730317200	1921129500	المجموع

المصدر جمعت وحسبت من قبل الباحثة استناداً إلى استمارة الاستبانة

إنتاجية رأس المال المتغير

يستخدم رأس المال المتغير في تغطية جميع مستلزمات الإنتاج الضرورية وتسمى تلك المصاريف عادة بالمصاريف التشغيلية وتقاس إنتاجية رأس المال بمعدل دورانه في العملية الإنتاجية. يتضح ومن خلال الجدول 8 ان إنتاجية رأس المال المتغير أو المتداول قد بلغت للعينة المدروسة 3.278 لكل دينار أي إنها حققت ربحاً قدره 2.278 دينار، فيما ارتفعت إنتاجية رأس المال المتغير في الفئة الثالثة مسجلة ما مقداره 3.417 دينار أي ان 2.417 دينار ربحاً لكل دينار مستثمر، فيما حققت الفئة الأولى أدنى إنتاجية لرأس المال وصلت إلى 2.751 دينار أي ان 1.751 دينار لكل دينار مستثمر، وبصورة عامة جميع فئات عينة الدراسة كانت كفوة في استخدام عنصر رأس المال المتغير.

جدول 8 يبين إنتاجية رأس المال المتغير للعينة المدروسة

إنتاجية رأس المال المتغير	إجمالي التكاليف المتغيرة (دينار)	الإيراد الكلي (دينار)	الفئات (دونم)
2.751	43937500	120872200	الفئة الأولى 1-10
2.932	70463000	206576400	الفئة الثانية 11-20
3.417	54939250	187710000	الفئة الثالثة 21-30
3.384	42681000	144430000	الفئة الرابعة 31-40
3.373	373985250	1261540900	الفئة الخامسة 41 فأكثر
3.278	586006000	1921129500	المجموع

المصدر: جمعت وحسبت من قبل الباحثة استناداً إلى استمارة الاستبانة

في ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن ان نستنتج ما يلي:

ان احتياج الفلاح لعنصر رأس المال هو امر ضروري جداً في العملية الإنتاجية والذي ينعكس على الكفاءة الفنية للمزارع وهذا ما تبينه نتائج البحث، إذ شكلت التكاليف المتغيرة نسبة 80.24% من إجمالي التكاليف الكلية، أما التكاليف الثابتة فتشكل نسبة 19.76% من إجمالي التكاليف الكلية. من خلال تطبيق معايير التقييم المالي اتضح إن جميعها كانت موجبة وان فئة الحيازة الثالثة 21-30 دونماً هي المفضلة في اغلب المعايير ثم بعدها تأتي الفئة الخامسة 41 فأكثر من خلال تحقيقها أفضل النتائج عند استخدام المعايير المدروسة.

من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وعلى وفق ما أوضحتها الزيارات الميدانية واللقاءات المتكررة مع مزارعي محصول القمح وكذلك مع ذوي الاهتمام والاختصاص لذا توصي الدراسة بما يلي:

اعتماد عدد من السياسات الزراعية الداعمة لمزارعي القمح بدلاً من سياسة واحدة وذلك لمساعدة المزارعين على تحقيق مستوى معاشي مناسب لهم وحمايتهم من تغيرات الإنتاج والأسعار والأحوال المناخية مما يشجع المزارعين على التوسع في الإنتاج الزراعي. ضرورة وضع بعض القيود التي تجبر مزارعي القمح بعدم تفتيت الملكية المملوكة منها أو المتعاقد عليها عن حجم 30 دونماً والذي قد يؤدي تفتيت تلك الملكيات إلى خفض الكفاءة الاقتصادية لتلك المزارع. ضرورة رفع المستوى التعليمي الزراعي لأجل رفع الكفاءة الإدارية والتنظيمية للمزارعين من خلال زيادة المستوى التعليمي لهم بواسطة أجهزة الإرشاد الزراعي ومواكبة التطور العالمي.

المصادر

- 1- احمد، عبد الغفور إبراهيم، 1982. التقييم الاقتصادي لمشروع إنتاج الخضر في البيوت الزجاجية في منطقة الراشدية - الخالص. رسالة ماجستير، كلية الزراعة. جامعة بغداد.
- 2- ارحومة، علي احمد وفيصل مفتاح، 1998. أساسيات إدارة المزارع. منشورات جامعة عمر المختار. الطبعة الأولى. دار الكتب الوطنية. بني غازي. الجماهيرية الليبية.
- 3- الحسنوي، كريم مهدي. 2012. مبادئ علم الاقتصاد. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة بغداد.
- 4- السامرائي، هاشم علوان. 1984. إدارة الأعمال المزرعية. مطبعة جامعة بغداد. العراق.
- 5- العزي، جاسم محمد حبيب. 1989. مقدمة في تقييم المشاريع الزراعية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة بغداد.
- 6- القاضي، عبد الفتاح صالح والريماوي، احمد شكري. 1996. مبادئ في الإدارة المزرعية. دار حنين. عمان. الأردن.
- 7- المشهداني، عبد الله محمد. 2002. التقييم المالي لمشاريع الدواجن (حقول أنتاج فروج اللحم). مجلة العلوم الزراعية العراقية. المجلد (33). العدد (4).
- 8- خضر، علي محمد علي. 1995. اسس أداره الأعمال المزرعية. الطبعة الأولى. منشورات جامعة عمر المختار. البيضاء. ليبيا.

- 9- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى وكداوي، طلال محمود. 1999. تقييم المشاريع الاقتصادية دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء. الطبعة الثانية. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. الموصل.
- 10- موسى، شقيري نوري وسلام، أسامة عزمي. 2011. دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية. الطبعة الثانية. دار المسيرة. عمان - الأردن.